كانون الثاني 2024 العدد رقم 80

ملخص سياسة عامة LCPS المركز اللبناني للدراسات The Lebanese Center for Policy Studies

التغيّر المناخي على مفترق طرق: القرارات المحوريّة لمؤتمر الأطرافَ الثامن والعشرين في اتفاقيّة الأمم المتحدة الإطاريّة بشأن تغيّر المناخ (كوب 28) ودور لبنان الاستراتيجي

جورج متري

يمثل مؤتمر الأطراف الثامن والعشرون (كوب 28) منعطفًا حاسمًا في الخطاب العالمي حول التغيّر المناخي. يحلّل الموجز السياساتي هذا نتائج مؤتمر كوب 28، مركّزًا على مشاركة لبنان الإستراتيجية.

وسط ازدياد التحديات البيئيّة العالميّة والحاجة الملحّة لاتخاذ إجراءات حاسمة، قدّم مؤتمر كوب 28 فرصةً لا مثيل لها لقادة العالم لإعادة تنظيم استراتيجياتهم المناخيّة وتكثيفها. ولم يحضر لبنان إلى هذا المنبر العالمي كمجرّد مشارك، بل كان حضوره ذات أهميّةٍ استراتيجيّة. فقد أعرب عن مخاوف محوريّة وساهم بشكلٍ فعّال في الاستجابة العالميّة الجماعيّة وسط تعقيداتٍ جغرافيّة واجتماعيّة وسياسيّة فريدة يمرّ بها.

يهدف هذا الموجز الغوص في الأحداث والقرارات الحاسمة التي اتّخذها مؤتمر كوب 28، وتسليط الضوء على مشاركة لبنان الاستراتيجيّة، واقتراح توصيات قابلة للتنفيذ للمجتمع اللبناني حتى يستفيد من هذا الزخم، فيعالج القضايا المناخيّة والبيئيّة الملحّة التي تواجه الأمّة والعالم على نطاقٍ أوسع.

عن الكاتب

جورج متري هو أستاذ في العلوم البيئية ومدير برنامج الأراضي والموارد الطبيعية في معهد الدراسات البيئيّة في جامعة البلمند في لبنان، حيث يقود أبحاثًا ومشاريع هامّة تركّز على آثار تغير المناخ وتخفيفها. يتمتّع بخبرةٍ تفوق العقدَين في مجال الإدارة البيئية، تشمل تقييم مخاطر حرائق الغابات وإدارتها، واستكشاف آثار تغيّر المناخ على حرائق الغابات وموارد الأراضي، بالإضافة إلى تطوير الأبحاث في مجال التكيّف والإدارة المستدامة للأراضي.

معلومات أساسيّة

يعدّ مؤتمر الأطراف آليّةً أساسيّةً في إطار اتفاقيّة الأمم المتحدة الإطاريّة بشأن تغيّر المناخ (UNFCCC) التي أنشئت لمكافحة تغيّر المناخ وآثاره. منذ إنشائه في العام 1995، ينعقد مؤتمر الأطراف سنويًا ويجمع قادة العالم وخبراء المناخ والناشطين للتفاوض حول الاتفاقات البيئيّة الدوليّة وتحديثها.

انعقد مؤتمر كوب 28 في دبي بين 30 تشرين الثاني/نوفمبر و13 كانون الأوّل/ديسمبر 2023, وكانت له أهميّة خاصّة, لما شكّله من مرحلةٍ حاسمةٍ في إطار الدبلوماسيّة المناخيّة. تمّ تكليف هذا المؤتمر, الذي شاركت فيه 197 دولة والاتحاد الأوروبي، بتقييم التقدّم المحرز منذ اتفاق باريس ووضع أهدافٍ أكثر طموحًا تتماشى مع أزمة المناخ المتفاقمة.

واتّسم السياق العالمي الذي سبق انعقاد مؤتمر كوب 28 بتزايد الكوارث البيئيّة، وتزايد الوعي بحالة الطوارئ المناخيّة، وزيادة الضغوط على القادة السياسيين لحملهم على الالتزام باتّخاذ إجراءاتٍ أكثر فعاليّة. فقد شهدت السنوات الماضية كوارث غير مسبوقة مرتبطة بالمناخ، مما يؤكّد عدم كفاية التدابير الحاليّة في التخفيف من تغيّر المناخ. وواجهت الدول على مستوى العالم تزايد في وتيرة الحوادث الجويّة وشدّتها، مثل حرائق الغابات والأعاصير والجفاف، ممّا سلّط الضوء على ضعف البلدان المتقدّمة والنامية على حدّ سواء.

في العام 2022, أفادت الأمم المتحدة أن أكثر من 56 مليون شخص عانوا من الجوع بسبب الظروف الجويّة القاسية, مما يسلّط الضوء على التأثير الوخيم لتغيّر المناخ على البشر. وتتوقّع المنظّمة الدوليّة للهجرة أنه بحلول العام 2090, قد يتعرّض حوالى ثلث سكان العالم لموجات حرٍّ تؤثّر على أكثر من 2.8 مليار شخص. ولحظت المنظمة العالميّة للأرصاد الجويّة زيادةً بنسبة 50% في المتوسّط العالمي لمستويات ثاني أكسيد الكربون مقارنةً بمستويات عصر ما قبل الثورة الصناعيّة, وهو اتّجاهٌ مستمرٌّ في العام 2023. وكشف برنامج الأمم المتّحدة للبيئة في خلال مؤتمر كوب 28 أنّه يتمّ إنفاق حوالى 7 تريليون دولار, أو 7% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، سنويًّا على أنشطةٍ تضرّ بالبيئة. وشدّد الأمين العام للأمم المتّحدة أنطونيو غوتيريش على التأثير المدّمر للانهيار المناخي المستمرّ. وأدّت كلّ هذه التطوّرات، من بين أمورٍ أخرى، إلى زيادة الدعوات إلى اتّخاذ إجراءاتٍ مكثّفة وفوريّة لمعالجة تغيّر المناخ.

واجه لبنان، وكان أحد المشاركين في مؤتمر كوب 28, تحدّيات بيئيّة فريدة تفاقمت بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. وكانت مشاركة لبنان ضروريّة لعرض المشاكل الوطنيّة والإقليميّة, وإدراجها على جدول أعمال المناخ العالميّ الأوسع. وتضمّنت المرحلة التمهيديّة لمؤتمر كوب 28 بالنسبة إلى لبنان، إعداد استراتيجياتٍ وطنيّة تتماشى مع التزامه باتّفاق باريس ومعالجة المشاكل البيئيّة المحليّة ذات الآثار العالميّة.

وقد شكّل مؤتمر كوب 28 منصّةً لدولٍ مثل لبنان للتأثير على السرديّات الآخذة في التطوّر لسياسة المناخ العالمية وللتأثّر بها، ورسم طبيعة التعاون والالتزام الدوليَين نحو مستقبل مستدام.

نظرة عامة حول مؤتمر كوب 28

ساهم مؤتمر كوب 28 في تعزيزٍ كبيرٍ لجدول أعمال المناخ العالمي. وتركّزت المناقشات الرئيسيّة على الحاجة الملّحة للحدّ من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى 1.5 درجة مئوية، بما يتماشى مع اتّفاق باريس. وقد اعتُبر مؤتمر الأطراف هذا الأكثر حسمًا منذ اتّفاق باريس، إذ شهد مؤتمر كوب 28 اتفاقًا شبه عالمي على قرار التخلّي عن الوقود الأحفوري، وهو المسبّب الرئيسي في أزمة تغيّر المناخ. ويشكّل هذا الإجماع، الذي عُرض في الافتتاح كجزءٍ من 'التقييم العالمي'، مراجعةً شاملةً تهدف إلى الاسراع في التقدّم نحو تحقيق أهداف اتّفاق باريس. ولكن، مع غياب دعوةٍ حاسمةٍ للتخلّص من الوقود الأحفوري في خلال هذا العقد والمخاوف بشأن 'الثغرات' التي تسمح باستمرار استخدام الوقود الأحفوري، شعر عددٌ كبيرٌ من البلدان بعدم الرضا.

حقّقت رئاسة مؤتمر كوب 28 انتصارَين مبكّرَين مهمَّين، وهما: إنشاء صندوق لتعويض الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ وتحقيق الإجماع على جدول أعمال المؤتمر الرسمي، متجنّبةً بذلك النقاش المطوّل. كما قدّم المؤتمر سلسلةً من التعهّدات العالميّة الجديدة التي تشمل مجالات مختلفة، من انبعاثات شركات النفط والغاز إلى الطاقة المتجدّدة، والأنظمة الغذائيّة، والعمل المتكامل في سبيل معالجة أزمة تغيّر المناخ وفقدان التنوع البيولوجي. ويقدّم هذا القسم تحليلًا موجزًا لمخرجات المؤتمر الرئيسية.

وكان التقييم المناخي في مؤتمر كوب 28، وهو جزءٌ لا يتجزأ من 'آلية التسوية' التابعة لاتّفاق باريس، محوريًّا في مراجعة التقدّم المحرز نحو تحقيق الأهداف المناخيّة وصياغة التعهّدات الوطنيّة المستقبليّة. وقد غطّى جوانب الاتفاقيّة كافّة، بما في ذلك التكيّف والتمويل والخسائر والأضرار. وسلّطت البلدان النامية الضوء على مخاطر التدابير الانفراديّة والآثار الاقتصاديّة للتخلّص التدريجي السريع من الوقود الأحفوري.

وقد أدّى هذا التقييم، الذي يعدّ بالغ الأهمية للعمل المناخي في المستقبل، إلى الدعوة إلى تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري حتّى لو لم يؤدِّ ذلك إلى التخلص التدريجي الكامل. كما دعا إلى زيادة استخدام الطاقة المتجدّدة وكفاءة استخدام الطاقة بحلول العام 2030. وأكّد النصّ النهائي، الذي صيغ بعد جهودٍ دبلوماسية مكثّفة، على الظروف الوطنيّة المتنوّعة ودور المؤسسات المالية في تمويل العمل المناخي، وحثّ على تحديد غاياتٍ طموحة لخفض الانبعاثات.

وفي إطار مؤتمر كوب 28, تمّت مناقشة القضايا الرئيسيّة المتعلّقة بتمويل التكيّف والتخطيط له. عارض عددٌ قليلٌ جدًا من البلدان المتقدّمة تمويل التكيّف, ممّا أدّى إلى تغييرات في النصّ النهائي وتأخير غايات الحوكمة لرصد التقدّم المحرز في التكيّف إلى العام 2030. وقد تمّ تقديم إطار الهدف العالمي المتعلّق بالتكيّف (GGA) لتوجيه الدول بشأن الحماية من تغيّر المناخ، وهو أولويّة بالنسبة للدول الأكثر عرضةً للتغيّر المناخي. ومع ذلك، فإن التكيّف لا يزال يعاني من نقص التمويل، إذ لا تكفي مساهمات البلدان المتقدّمة الماليّة لتلبية احتياجات البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، تمّ إطلاق برنامج عمل مدّته سنتان لوضع مؤشرات تقييم التكيف المستقبليّة.

وسلّط المؤتمر الضوء على التحدّيات الرئيسيّة في تمويل العمل المناخي، مركّزًا على دور عملية التقييم العالمي في تعزيز الوصول إلى التمويل للعمل المناخي واقتراح مصادر تمويل مبتكرة. وحصلت ضغوطٌ لإصلاح النظام المالي الدولي، بما في ذلك فرض رسوم على القطاعات ذات الانبعاثات العالية. ومن المتوقّع أن تركّز المناقشات في مؤتمر الأطراف المقبل (كوب 29) على توسيع قاعدة المانحين لتمويل العمل المناخي.

وشدّدت دول مجموعة الـ 77 على تمويل التكيّف في إطار الهدف العالمي المتعلّق بالتكيّف، لكنّ الدول المتقدّمة بدت حذرة بشأن تحديد الغايات المالية. وكان اقتراح البرازيل لتمويل الغابات وعدم كفاية الاستثمار في البلدان النامية من النقاط البارزة. وحثّ نصّ التقييم النهائي البلدان المتقدّمة على الإبلاغ عن التقدّم المحرز في تمويل التكيّف، وتمّ الاعتراف بالطبيعة المثيرة للجدل لصندوق الخسائر والأضرار.

في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28)، هدف العمل المشترك لشرم الشيخ من أجل تنفيذ الإجراءات المناخيّة المتعلّقة بالزراعة والأمن الغذائي (SSJW) إلى دمج العمل المناخي في الزراعة والأمن الغذائي، وهو تقدّمٌ بحدّ ذاته، ولكنّه خلُص إلى نصٍّ إجرائيّ يشير إلى التحدّيات المستمرة. وتضمّنت المناقشات الرئيسيّة اعتماد العمل المشترك لشرم الشيخ من أجل تنفيذ الإجراءات المناخيّة المتعلّقة بالزراعة والأمن الغذائي كمسار عملٍ رسميّ، وإنشاء مجموعة تنسيق، والتخطيط لورش عمل حول مختلف الموضوعات المتعلّقة بالزراعة. كما تمّ إصدار إعلان الإمارات بشأن الزراعة المستدامة، الذي يلتزم بدمج الزراعة في الخطط الوطنية. ولكن، اختُتمت مفاوضات العمل المشترك لشرم الشيخ من أجل تنفيذ الإجراءات المناخيّة المتعلّقة بالزراعة والأمن الغذائي بمخرجاتٍ إجرائيّة، فبرزت الحاجة إلى مواصلة المناقشات، لا سيّما في ما يتعلّق بتحدّيات التنفيذ والتنسيق.

ومع ذلك فقد تحقّق تقدّمٌ كبيرٌ تمثّل في إنشاء صندوق للتعويض عن الخسائر والأضرار، لطالما طالبت به الدول الجزرية الصغيرة. وقد تمّ إطلاق الصندوق في اليوم الأول من المؤتمر واعتُبر من أبرز مخرجات أسس دولة الإمارات العربية المتحدة الاستراتيجيّة. كما حظي باهتمامٍ مماثلٍ في التقييم العالمي وتمّ تفعيله من خلال مجلس يتألّف من 26 عضوًا، معظمهم من البلدان النامية، ومقره في البنك الدولي. وأعلنت دولة الإمارات العربية المتّحدة عن إنشاء صندوق لحلّ الأزمة المناخيّة بقيمة 30 مليار دولار، في حين اختارت الصين دعم البلدان الضعيفة من خلال قنوات أخرى. ويمثّل هذا الصندوق إنجازًا فريدًا في المفاوضات حول المناخ، ويشكّل سابقة للمناقشات المستقبلية حول الوقود الأحفوري وتمويل العمل المناخي.

وواجهت المفاوضات بشأن المادة 6, التي تركز على أسواق الكربون الدولية والنهج التعاونية, تحدّيات جمّة. ووصلت الخلافات حول الجوانب الرئيسيّة للمادتَين 6.2 (تجارة الكربون من بلد إلى آخر) و6.4 (سوق الكربون الدولية المركزية) إلى طريقٍ مسدود، وتمّ تأجيل المناقشات إلى العام التالي. وبرزت التعقيدات في مواءمة المصالح الوطنيّة للعمل المناخي العالمي بسبب تسييس هذه المناقشات،

والتدقيق في سوق الكربون الطوعي، واختلاف وجهات النظر حول الرقابة والمعايير. ويبدو أنّ تنفيذ هاتَين المادتَين غير مؤكد، خاصّةً في القطاعات التي تتطلّب حلولاً محليّة، مثل الزراعة.

ومع ذلك، تمّ إحراز تقدّمٍ كبيرٍ في مناقشة الآثار الاجتماعيّة والاقتصاديّة للعمل المناخي، التي تُعرف بتدابير الاستجابة. ونشأت هذه التدابير عن مؤتمر الأطراف السابع عشر، وتطوّرت لتعالج قضايا الانتقالات العادلة والتنوّع الاقتصادي. وعلى الرغم من المناقشات المعقّدة والصعبة التي شهدها مؤتمر كوب 28، صدر عنه نصٌّ واضح؛ ما يشكّل تقدّماً ولكنّه يسلّط الضوء في الوقت عينه على التحدّيات المستمرّة والحاجة الملحّة إلى مفاوضاتٍ مستقبلية. ومن المقرّر أن يشمل التقييم العالمي بموجب اتفاق باريس تأثيرات تدابير الاستجابة، مع التشديد على أهميّتها المستمرّة في موازنة العمل المناخي مع الاعتبارات الاجتماعيّة والاقتصاديّة.

وقد أثار برنامج عمل الانتقال العادل (JTWP) نقاشًا حول نطاقه، إذ ركّزت الدول المتقدّمة على انتقال العمالة بينما دعت الدول النامية إلى اتباع نهج أوسع. أمّا مجموعة الـ 77، فتقدّمت باقتراحٍ لسدّ الفجوة في برنامج عمل الانتقال العادل، أدّى إلى خلافات حول الصياغة اللغويّة ومخاوف بشأن تخفيف التركيز على العمال. وحافظ النص النهائي، المرتكز إلى المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية، على الإشارات إلى 'الانتقالات العادلة' بصيغة الجمع وتضمّن اعتبارات حقوق الإنسان، لكنّه أزال الإشارات المحدّدة إلى النهج العادلة اجتماعيًّا.

تميّز مؤتمر كوب 28 بأنشطةٍ متنوّعة تتجاوز المفاوضات الرسمية, وتعكس مدى تعقيد المخاوف المناخية العالمية. وقد أتت الاحتجاجات, من بينها الداعمة للفلسطينيين, لتسلّط الضوء على مخاوف الناشطين وتدعمها. وتوقّعت التقارير العلمية الرئيسية الصادرة عن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية أن يكون العام 2023 الأكثر حرارةً على الإطلاق. وتمّ الإعلان عن التقدّم في ما يخصّ الهيدروجين الأزرق ومسار الاتفاقيّات الدوليّة بشأن ترخيص الهيدروجين النظيف. كما تعهّدت البلدان بمضاعفة توليد الطاقة النووية ثلاث مرات، وتحقيق التوازن بين الفوائد المناخيّة والمخاوف المتعلّقة بالسلامة والتكلفة. كذلك، سُلّط الضوء على مبادرات الأمن الغذائي ومكافحة إزالة الغابات، في حين أشارت المناقشات حول التدابير التجارية المرتبطة بالمناخ، مثل ضريبة الكربون على الحدود في الاتّحاد الأوروبي، إلى تقاطع السياسة التجارية والبيئية.

مشاركة لبنان في مؤتمر كوب 28

عندما شارك لبنان في مؤتمر كوب 28 في دبي، واجه معضلة مألوفة مشتركة بين عددٍ من الدول الصغيرة والأقل ثراء. على الرغم من مساهمته بالحد الأدنى في انبعاثات الكربون العالميّة، يتأثّر لبنان بشكلٍ غير متناسبٍ بعواقب تغيّر المناخ وتحدّياته مثل زيادة المخاطر على الصحّة العامة، وحرائق الغابات، والجفاف، والآفات والأمراض في الأراضي الزراعيّة والغابات، وانخفاض الغطاء الثلجي، وندرة المياه الموسميّة. ويثير هذا التفاوت سؤالاً مهمًّا: من يتحمّل المسؤولية الماليّة لمعالجة هذه التأثيرات في دول مثل لبنان؟

كان الوفد اللبناني في مؤتمر كوب 28 هذا العام الأكبر حتى تاريخه. وضمّ الوفد الذي بلغ عدده أكثر من 150 شخصًا وزراء وإداريين وخبراء شاركوا بفعاليّة في المناقشات في دبي. ولم تقتصر أهميّة مشاركة لبنان في المؤتمر على حجم وفده، بل برزت في عدد القضايا التي تناولها والالتزامات التي تعهّد بها.

فقد ركّز رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي في خلال المؤتمر على تعزيز قدرة لبنان الوطنية على الصمود، خاصّةً في المناطق المتضرّرة من النزاع، وسلّط الضوء على موقف البلاد الاستباقي بشأن مواجهة التحديات المشتركة لتغير المناخ والصراعات الإقليمية. ومن خلال الاعتراف بهذه المخاطر المركّبة، أصبح لبنان في وضعٍ يسمح له بتطوير استراتيجيّات قويّة، من خلال مخرجات مؤتمر كوب 28 حول التكيف وبناء القدرة على الصمود، لإدارةٍ فاعلة للتحديات الفريدة الناتجة عن تغيّر المناخ وعدم الاستقرار الإقليمي. واتّسم العمل النشط الذي قام به وزير البيئة ناصر ياسين وفريقه بنهجٍ متعدّد الأوجه للعمل المناخي، فعكس التحديات الفريدة التي يواجهها البلد والتزامه بالقضايا البيئية العالمية.

إن قرار لبنان بالانضمام إلى التحالف المعني بالمناخ والهواء النقي للحد من ملوثات المناخ القصيرة العمر، وهو مبادرة أطلقها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، يعكس التزامه بمعالجة مشكلتَي تلوّث الهواء وتغيّر المناخ في الوقت نفسه. ويُعتبر هذا الالتزام بالغ الأهميّة بالنظر إلى التحدّيات التي يواجهها لبنان في ما يتعلّق بإدارة النفايات والأزمات المالية. إذ تتيح العضويّة في هذا التحالف للبنان إمكانيّة الوصول إلى الخبرات الدولية وأفضل الممارسات، لا سيّما في إدارة الانبعاثات الناتجة عن قطاع النفايات. ومن المتوقّع أن تساعد هذه الخطوة الإستراتيجيّة في تطوير استراتيجيات فعّالة لإدارة النفايات وتنفيذها، وبالتالي تقليل تلوث الهواء والمساهمة في التخفيف من آثار تغير المناخ.

شكّل إدراج القضايا الصحيّة في جدول أعمال مؤتمر الأطراف، وتخصيص يومٍ للمناقشات المتعلّقة بالصحة، تقدّمًا ملحوظاً. وشدّد لبنان، الذي شارك في المؤتمر بدعوةٍ من منظّمة الصحة العالمية، على أهميّة معالجة التقاطع بين تغيّر المناخ والصحّة العامة. ويواجه لبنان الآن مهّمة تحويل هذه المناقشات إلى استراتيجياتٍ قابلة للتنفيذ وسياساتٍ صحيّة قويّة قادرة على مواجهة تأثيرات المناخ. كما تفتح هذه المشاركة فرصًا أمام لبنان للحصول على دعمٍ دولي لتعزيز البنى التحتية وخدمات الرعاية الصحية وسط تحديّات بيئيّة كبيرة.

وسلط لبنان الضوء على 'الإبادة البيئية' الناجمة عن الصراعات الإقليمية، مع التركيز على الأضرار البيئية التي سببها استخدام جيش الاحتلال الإسرائيلي للقنابل الحارقة على طول الحدود الجنوبية. وقد أبرزت هذه الادعاءات، المدعومة من الجيش اللبناني وصور الأقمار الصناعية، تأثير التوترات الجيوسياسيّة على البيئة. ويهدف تركيز لبنان على الإبادة البيئية إلى حشد الدعم الدولي لحماية البيئة والتعويض القانوني عن هذه الأضرار. ويتوافق هذا النهج مع القانون البيئي الدولي ويشكّل سابقةً في تحميل الأطراف مسؤوليّتها عن الأضرار البيئية.

وأدانت وزارة البيئة اللبنانية التفجير الذي وقع في جنوب لبنان، شدّدت على تأثيره الخطير على حياة الإنسان والممتلكات والموارد الطبيعية. فقد أدّى أكثر من

100 حريق ناجم عن القصف الفوسفوري الإسرائيلي إلى احتراق أكثر من 4.6 مليون متر مربع, تشمل أراضي حرجيّة حيويّة وحقول زراعيّة وأشجار زيتون ذات أهميّة ثقافية كبيرة. وتأتّت عن هذه الحرائق أضرارٌ اقتصاديّة وبيئية كبيرة, إذ قدّرت الخسائر المباشرة بنحو 12 مليون دولار أمريكي. وأدّى عرض هذا الواقع في مؤتمر كوب 28 إلى التشديد على الحاجة إلى اتّخاذ إجراءات عالميّة ضد الانتهاكات البيئيّة التي تؤدّي إلى تفاقم أزمة تغيّر المناخ وتهدّد استدامة المجتمع.

توصيات للمجتمع اللبناني

تهدف التوصيات التالية إلى توجيه المجتمع اللبناني ككّل نحو بناء مستقبلٍ مستدامٍ ومرنٍ ومسؤولٍ بيئياً، والاستفادة من الفرص والأفكار المكتسبة من مؤتمر كوب 28:

- الاستفادة من مخرجات المؤتمر: استخدم الزخم والالتزامات التي تمّ التعهد بها في المؤتمر لتعزيز سياسات المناخ الوطنية. ويشمل ذلك دمج الأهداف العالميّة لمؤتمر كوب 28 بخطّة العمل الوطنية للمناخ في لبنان.
- تعزيز الحوكمة البيئية: دعم هيكل حوكمة قوي للإشراف على السياسات البيئية وتنفيذها بشكلٍ فعّال. وينطوي ذلك على تعزيز القدرات المؤسسيّة ووضع/إنفاذ أطر تنظيمية واضحة.
- تعزيز النمو الاقتصادي المستدام: مواءمة استراتيجيات التنمية الاقتصادية مع الاستدامة البيئية. والتركيز على الاستثمارات الخضراء والطاقة المتجدّدة والإدارة المستدامة للغابات والزراعة لخلق فرص اقتصاديّة مع الحفاظ على الموارد الطبيعية.
- ضمان الشمولية والمساواة في الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، مع الأخذ في الاعتبار احتياجات القوى العاملة والمجتمع.
- إعطاء الأولوية لمشاريع الطاقة المتجدّدة والغابات والزراعة المستدامة من خلال استخدام الصندوق العالمي لحلول التكيّف مع تغيّر المناخ.
- تعزيز الشراكات بين القطاعَين العام والخاص: التعاون مع كيانات القطاع الخاص لتمويل المشاريع المناخيّة وتنفيذها. وتشجيع الاستثمارات في الطاقة المتجدّدة وإدارة النفايات والمبادرات الخضراء الأخرى.
- بناء القدرة على التكيّف مع تغيّر المناخ: الاستثمار في البنية التحتية وقدرة المجتمع على الصمود، وخاصّة في المناطق المعرّضة للمخاطر البيئية. ويشمل ذلك تطوير القدرات التكيفية للتعامل مع الحوادث الجوية القاسية والكوارث الناجمة عن تغيّر المناخ.
- تطوير برامج شاملة وطويلة المدى للصمود والتكيف يمكن الاستفادة في تطويرها من صندوق الخسائر والأضرار.
- التركيز على التعليم والتوعية: تنفيذ برامج تثقيف بيئية شاملة لرفع مستوى الوعي حول تغير المناخ والاستدامة، وإشراك المجتمعات في مبادرات العمل المناخي لتعزيز ثقافة الإشراف البيئي.

- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي: تعزيز العلاقات مع الشركاء الإقليميين والدوليين لتبادل المعرفة والموارد وأفضل الممارسات في مجال العمل المناخي. والمشاركة بنشاط في الحوارات والمبادرات المناخية العالمية.
- مواصلة التعاون مع الهيئات الدولية (مثل البنك الدولي والاتحاد الأوروبي) لإدارة النفايات الصلبة وإدارة مخاطر حرائق الغابات، مع التركيز على بناء قدرات السلطات المحلية ومجموعات المجتمع المحلي.
- رصد التقدّم وتقييمه: إنشاء آليات تشغيلية لرصد تنفيذ السياسات المناخية وتقييمه. واستخدام الأساليب المبنية على البيانات لضمان المساءلة والتحسين المستمر في الإدارة البيئية.

الخاتمة

شكّل مؤتمر كوب 28 حدثاً بارزاً في جدول أعمال المناخ العالمي. وتشير نتائج المؤتمر، لا سيّما في ما يتعلّق بخفض الانبعاثات، وتمويل التكيّف، وإنشاء صندوق الخسائر والأضرار، إلى التزامٍ عالميٍّ باتخاذ إجراءات مناخيّة حاسمة.

وفتحت مشاركة لبنان النشطة في المؤتمر آفاقًا عدّة أمام البلاد لمعالجة التحديات المناخية والبيئية الملحّة بشكلٍ فعّال. ومن خلال الاستفادة من مناقشات ومخرجات المؤتمر، يمكن للبنان تعزيز حوكمته البيئيّة، وجذب الاستثمارات الخضراء، وبناء القدرة على الصمود. ويُعدّ الانخراط في شراكات دولية هادفة أمرًا أساسيًا لمواجهة التحديات الفريدة التي يواجهها لبنان. وتعكس الالتزامات والإجراءات التي عرضها في سياق المؤتمر فهمًا عميقًا لتغيّر المناخ باعتباره قضية معقّدة ومتعدّدة الأوجه، مما يؤكّد الحاجة إلى استجاباتٍ متكاملةٍ وشاملةٍ على المستويَين الوطني والعالمي.

يواجه البلد تأثيرات مناخية لا هوادة فيها، وعدم استقرار سياسي واجتماعي واقتصادي، وارتفاع عدد اللاجئين، وأزمات اقتصادية ونقدية مستمرة، ويسعى للحصول على إغاثةٍ ودعمٍ ملموسيَن فوريَين. وفي هذا السياق، فإن نتائج مؤتمر كوب 28، وخاصة في ما يتعلق بالدعم المالي والتعاون الدولي، ستكون حاسمة في تحديد كيف يمكن للبنان أن يتعامل مع التحديات المناخية ويخفّف من آثارها.

وفي ظلّ المشهد اللبناني الاجتماعي والسياسي المعقّد، تمسّ الحاجة إلى نهجٍ شاملٍ للعمل المناخي من أجل التقدّم، بالإضافة إلى دمج الالتزامات العالمية بالأولويات الوطنية. وسيعتمد نجاح هذه المساعي على التنفيذ الفعال والتعاون الدولي والالتزام بمستقبلٍ مستدامٍ وقادرٍ على الصمود. وبناءً على ذلك، تركّز التوصيات المقدّمة للمجتمع اللبناني على الاستفادة من مخرجات مؤتمر كوب 28، وتعزيز الإدارة البيئية، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وبناء القدرة على الصمود.

LCPS

حول ملخص السياسة العامة
ملخص السياسة العامة هو منشورة قصيرة تصدر بشكل منتظم عن المركز اللبناني للدراسات تحلل مواضيع سياسية واقتصادية واجتماعية أساسية وتقدم توصيات في السياسات العامة لشريحة واسعة من صناع القرار والجمهور بوجه عام.

حول المركز اللبناني للدراسات
تأسّس المركز اللبناني للدراسات عام 1989، وهو مؤسّسة مستقلّة، محايدة، غير ربحية وغير حكومية. يُعنى المركز بإنتاج وتأييد السياسات التي تُحسّن الحوكمة في لبنان والمنطقة العربية. تتمحور أبحاث المركز حاليًا حول الأهداف التالية: تعزيز الحوكمة، والنهوض بعملية النموّ الاقتصادي والتنمية المستدامة، ودعم السياسات الاجتماعية الشاملة والفعّالة، والدفع باتّجاه تطوير السياسات التي تصبّ في إطار البيئة المستدامة. تتقاطع أربعة مواضيع مع مجالات التركيز المذكورة أعلاه، وهي النوع الاجتماعي، والشباب، وحلّ النزاعات، والتكنولوجيا.

للإتصال بنا
المركز اللبناني للدراسات
برج السادات، الطابق العاشر
ص.ب. 215-55، شارع ليون
رأس بيروت، لبنان
ت: 799301 1 961 +
ف: 799302 1 961 +
info@lcps-lebanon.org
www.lcps-lebanon.org